الندوة الصحفية للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية

بمناسبة الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية (04 ماي 2017).

-السيدات الفضليات، السادة الأفاضل؛

-السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية ؛

ها نحن نلتقي في نهاية هذا الموعد الوطني الهام لنعرض حصيلة هذه الاستشارة الانتخابية وإنه لمن دواعي سروري أن أتواجد بينكم اليوم لهذا الغرض.

بداية، يجب أن أنوه بالجو المثالي والرصين الذي ميز هذه الانتخابات والذي مكن مواطنينا من أداء حقهم وواجبهم الانتخابي بكل حرية و أريحية.

لقد أثبت الشعب الجزائري اليوم بمناسبة هذا العرس الديموقراطي أنه مصمم على إبلاغ صوته وإسماعه للعالم أجمع، مبرهنا مرة أخرى على الدرجة العالية من الوعي التي بات يتحلى بها و تجنده التام عندما يتعلق الأمر بالقضايا المصيرية للبلاد حيث أقبل على المشاركة في هذه الانتخابات التشريعية بكل عفوية و إرادة و عزم.

يجب التذكير أيها الحضور الكرام، أن هذه الاستحقاقات هي أول تمرين ديموقراطي في ظل المراجعة الأخيرة للدستور الذي بادر بها فخامة السيد رئيس الجمهورية السنة الفارطة والذي عزز الحريات الديمقراطية الفردية والجماعية للمواطن وعمق المسار الديمقراطي من خلال ضمانات غير مسبوقة للعمليات الانتخابية وعلى رأسها إحداث هيئة عليا دستورية مستقلة لمراقبة الانتخابات، كان لها بحمد الله دور أساسي ومحوري في مراقبة الانتخابات التشريعية وأحيي بالمناسبة رئيسها وأعضاءها على المجهود المبذول وتنسيقهم الدائم مع مصالح الدولة من أجل ضمان سير عادي ومطابق للعملية.

إن هذه الانتخابات تجري في ظل نظام قانوني جديد عملنا على تطبيقه بحذافيره وألزمنا كل المصالح المعنية باحترامه والتقيد بأحكامه ضمانا لحقوق كل شركاءنا السياسيين،

وأضيف أن كل المخاوف التي سبقت تنفيذه لم يصبح لها أي مكان فقد تم تسيير العملية في الميدان بحرفية عالية وتمّكن واضح.

إن هذا الموعد، ماهو إلا نتيجة مسار طويل ومُضْنِي من التحضيرات التي باشرتها كافة مصالح الدولة منذ عدة أشهر مضت، ولا تزال تواصل مجهودها، فانطلاقا من مراجعة القوائم الانتخابية التي عرفت هذه السنة الاستعانة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال لاستغلال معطيات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بغرض شطب الأشخاص المتوفين وحالات تغيير الإقامة حيث اسفرت المراجعة الاستثنائية الأخيرة المجراة في الفترة الممتدة من 08 إلى 28 فبراير 2017 على هيئة ناخبة تعدادها :

23.251.503 ناخب من بينهم **768.713** مسجلون جدد و**599.947** مشطوب، والهيئة الناخبة ممثلة بـ **54,18 %** من الرجال و **45,82 %** من النساء.

إن عملية تطهير القوائم الانتخابية جرت وفق مقاربة جديدة أقرها الدستور حيث جعل منها عملية دائمة ومتواصلة وليست ظرفية حيث ستعمل في المرحلة المقبلة على تعميق العملية وتنظيمها وتأطيرها بشكل أحسن ووضع الجسور اللازمة للتواصل مع الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في هذا المجال بصورة مستمرة وفق ما تقتضيه أحكام الدستور الأخيرة.

بالنسبة لعملية سحب وإيداع ملفات الترشح فقد عمدنا لتقديم كل التسهيلات من أجل تمكين شركاءنا من ممارسة حقهم الدستوري في تقديم قوائم الترشيحات حيث سجلنا سحب **2.338** ملف ترشح، وتم إيداع **1.088** قائمة قُبِلَ منها **938** ورُفِضت **150** قائمة لأسباب قانونية ومُؤَسَسَةُ ترجع بالخصوص لـ:

- ✓ ازدواجية الترشح،
- ✓ الملفات منقوصة وغير مكتملة،
- ✓ عدم احترام النصاب القانوني المخصص للمرأة في القائمة،
- ✓ نقص عدد التوقيعات المطلوبة في ملف الترشح أو غياب محضر اللجنة الانتخابية للولاية وذلك بالنسبة للقوائم.

أما بالنسبة للمترشحين أنفسهم وهم بعدد 208 حالة رفض، ترجع أساسا لـ:

- ✓ السوابق العدلية،
- ✓ عدم التسجيل في القائمة الانتخابية للدائرة الانتخابية،
- ✓ عدم استيفاء شرط السن.

- وبالتالي فإن القوائم النهائية المشاركة هي بعدد **938** قائمة موزعة كما يلي:
  - ✓ **716** بعنوان الأحزاب السياسية،
  - ✓ **125** بعنوان التحالفات،
  - ✓ **97** بعنوان القوائم المستقلة.

الشيء الأخير الذي يستدعي الانتباه بالنسبة لهذه الانتخابات التشريعية هو أن تركيبة المترشحين الممثلة في **11.315** مترشح، **71% منهم ينتمون** لفئة أقل من **50** سنة، كما أن **59,62 %** من المترشحين هم من ذوي الشهادات الجامعية وهو مؤشر صحي آخر على النقلة النوعية التي عرفتها تركيبة المترشحين بمناسبة هذه الاستشارة.

كما أن العنصر النسوي حاضر بقوة في هذه القوائم فهو يمثل **32,13** %من مجموع المترشحين وهي نسبة تفتخر وتتباهى بها الجزائر أمام كل دول العالم ويعود ذلك للنظرة المتبصرة لفخامة السيد رئيس الجمهورية التي بعد أن كانت حلما أصبحت حقيقة في تركيبة مؤسساتنا الجمهورية.

<u>بخصوص الضمانات الانتخابية</u> فقد عملت الوزارة على ضمان تطبيق أحكام الدستور فيما يتعلق بتمكين مختلف الجهات المعنية من القوائم الانتخابية.

فعلى المستوى المركزي : تم تمكين الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات من الولوج مباشرة وعن بُعْدْ لقاعدة المعطيات لوزارة الداخلية والجماعات المحلية التي تحتوي على القوائم الانتخابية لـ **1541** بلدية والاطلاع عليها بكل سهولة.

أما على المستوى المحلي فقد تم تمكين ذات الهيئة من الولوج، عن طريق ربط مماثل بقاعدة المعطيات الخاصة بالولاية.

فيما يتعلق بقوائم المترشحين فقد استلموا أقراصًا مضغوطة تتضمن القوائم الانتخابية المعنيين بها، وذلك بكل شفافية ودون أي تعقيدات لا من الناحية الإدارية ولا التقنية.

فيما يخص مجريات الحملة الانتخابية التي جرت خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 30 أبريل 2017، فلا بد وأنكم قد لاحظتم أن الحملة جرت في ظروف جيدة وجو أخوي وبناء، وأنوه هنا بنوعية ومستوى المضامين التي حملها مختلف شركائنا السياسيين الذين أبدوا درجة عالية من الوعي بالرهانات المطروحة وتقدموا بالكثير من الاقتراحات البناءة بعيدا عن المزايدات، ولقد لقوا منا كل الترحيب حيث خصصنا لهذه الحملة 4.734 منشأة وضعت تحت تصرف الجميع ومكنت المترشحين من عقد 1.384 لقاء وتجمع زيادة عن اللقاءات الجوارية المنظمة.

أما على صعيد العملية في حد ذاتها فتجدر الإشارة بأنه تم تعبئة 503.000 مؤطر للعملية الانتخابية تكفلوا بقيادة العمليات الانتخابية بكل حياد وشفافية عبر 12.176 مركز تصويت (منها 61 مركز بالخارج) و53.135 مكتب تصويت (منها 390 خارج الوطن)، علما أن عدد المكاتب المتنقلة لم يتعد هذه السنة 166 مكتب ولم يشمل سوى 99.892 ناخب.

بهذه المناسبة، يجب تقديم التحية لكل الأخوات والإخوة الذين أثبتوا قدرة وكفاءة عالية في التحكم بمجريات العملية الانتخابية وتقيدوا بكل الإجراءات القانونية دون أي تجاوزات كبرى تذكر.

إن كل هذه الترتيبات، أيتها الأخوات أيها الإخوة، تجري تحت أعين ملاحظين دوليين هم بعدد 299 ملاحظ يمثلون 05 هيئات دولية، تم تمكينهم من كل الوسائل والشروط المادية والتنظيمية التي سهلت لهم القيام بمهامهم بكل حرية ورصد الأجواء الانتخابية على طبيعتها، آملين أن تكون مدوناتهم موضوعية وبناءة تسمح لنا بتحسين نظامنا الانتخابي.

ومع ذلك، فإننا نعتقد أن خير ضمان للعملية الانتخابية هي الضمانات التي كفلها القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي حيث كفل لممثلي المترشحين من مراقبة العملية الانتخابية على مستوى مراكز ومكاتب التصويت وجرت العملية في ظروف حسنة على العموم، وأشكر كل ممثلي المترشحين الذين كانوا حاضرين عند نهاية عملية وفرز الأصوات والذين استلموا نسخ عن المحاضر بكل سهولة وسيكون لهم كل المجال لمقارنة النتائج المدونة في المحاضر مع تلك المعلن عنها لاحقا.

أما الآن وأنا أرى في بعضكم تلهفًا للتعرف على النتائج المؤقتة لهذا الاستحقاق الانتخابي فإني سوف لن أطيل انتظاركم أكثر وسأشرع في تقديم النتائج المحصل عليها على المستوى

الوطني وبإمكانكم متابعة النتائج المفصلة الخاصة بالولايات على شاشات العرض التي أمامكم.

قبل ذلك اوّد التذكير بأن هاته النتائج مؤقتة سواء بالنسبة لنسب المشاركة أو النتائج المحصل عليها و يمكن أن تكون محل اعتراضات، و بالتالي فإن النتائج النهائية هي تلك التي سيعلن عنها المجلس الدستوري طبقا للمادة **101** من القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.

و بالتالي، لحد الان فإن الحصيلة المسجلة هي كالتالي:

- بالنسبة **لمؤطري مراكز ومكاتب التصويت**، فهم بعدد 417.173 لم يسجل غياب سوى عدد قليل منهم وتم استبدالهم في الوقت المناسب وبدون أي صعوبة:

- فيما يخص **ممثلي الأحزاب السياسية الملاحظين لعمليات الاقتراع**، فمن بين تعداد مرتقب يقدر بـ 602.851، لم يكن حاضرا في بداية العملية سوى 174.835 وهو ما نسبته 29 بالمائة، أما عند نهاية الاقتراع فقد كان حاضرا 195.794 ممثل بنسبة 39.19 بالمائة.

-أما ما تعلق بنسب المشاركة في الانتخابات، فقد سجلنا على المستوى الوطني نسبة 38.25% موزعة كما يلي:

- الهيئة الناخبة: 23.251.503 ؛
- عدد الناخبين (على المستوى الوطني): 8.528.355 ناخب.

فيما يخص المعطيات المتعلقة بمشاركة جاليتنا المقيمة بالخارج فهي قيد التجميع حاليا.

- الآن بالنسبة لنتائج المنافسة الانتخابية، فإن عملية توزيع المقاعد بحسب عدد الأصوات المحصل عليها، التي تمت وفقا للأحكام المنصوص عليها في القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، فقد أسفرت على النتائج التالية:

القائمة	عدد المقاعد	عدد النساء
جبهة التحرير الوطني	164	50
التجمع الوطني الديمقراطي	97	32

تحالف حركة مجتمع السلم	33	06
القوائم المستقلة	28	03
تجمع أمل الجزائر	19	04
الاتحاد من أجل النهضة العدالة والبناء	15	04
جبهة المستقبل	14	02
جبهة القوى الاشتراكية	14	03
الحركة الشعبية الجزائرية	13	03
حزب العمال	11	03
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	9	03
التحالف الوطني الجمهوري	08	04
حركة الوفاق الوطني	04	00
حزب الكرامة	03	00
حزب الحرية والعدالة	02	00
حزب الشباب	02	00
عهد 54	02	00
القائمة	**عدد المقاعد**	**عدد النساء**
التجمع الوطني الجمهوري	02	01
حركة الانفتاح	02	00

جبهة النضال الوطني	02	00
الجبهة الديموقراطية الحرة	02	00
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	02	00
الجبهة الوطنية الجزائرية	01	00
حزب الفجر الجديد	01	00
حركة الإصلاح الوطني	01	00
تحالف تكتل الفتح	01	00
الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية	01	00
جبهة الجزائر الجديدة	01	00
اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	01	00
الجبهة الوطنية للحريات	01	00
حزب التجديد الجزائري	01	00
الاتحاد للتجمع الوطني	01	00
الاتحاد الوطني من أجل التنمية	01	00
الحركة الوطنية للعمال الجزائريين	01	00
حركة المواطنين الأحرار	01	00
القائمة	**عدد المقاعد**	عدد النساء
حزب العدل والبيان	01	01
جبهة الشباب الديمقراطي للمواطنة	00	00

جبهة الحكم الراشد	00	00
حزب الوحدة الوطنية و التنمية	00	00
حزب الخط الأصيل	00	00
منبر جزائر الغد	00	00
الوسيط السياسي	00	00
الحزب الجزائري الأخضر للتنمية	00	00
حزب النصر الوطني	00	00
حزب التجديد و التنمية	00	00
حركة الشبيبة و الديمقراطية	00	00
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	00	00
الجبهة الجزائرية للتنمية والحرية والعدالة	00	00
التجمع الجزائري	00	00
الحركة الوطنية للأمل	00	00
حزب العمال الاشتراكي	00	00

القائمة	عدد المقاعد	عدد النساء
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	00	00
الجبهة الوطنية للأصالة و الحريات	00	00

تلكم هي النتائج الأولية المسجلة ولا يسعني إلا أن أهنئ القوائم المشاركة على النتائج المحققة، وفي الختام أتوجه بخالص عبارات الشكر والعرفان لكافة الإطارات والأعوان الذين سهروا مباشرة على إنجاح هذا العرس الديمقراطي.

والشكر موصول أيضا لأفراد الجيش الوطني الشعبي ومنتسبي أسلاك الشرطة والدرك الوطني والحماية المدنية وكل الأسلاك الأمنية التي سهرت منذ عدة أشهر على توفير الأمن والاستقرار وجو السكينة والاطمئنان الذي وسم هذه الاستشارة الانتخابية.

كعادته أبرز شعبنا الأبي مرة أخرى للدول الصديقة والشقيقة وعيه بالتحديات والمخاطر التي تحدق بوطننا وعبر عن تجنده الكامل في وجه المتربصين، متشبثا بقيم الديمقراطية والمشاركة الحضارية والسلمية في تعزيز مؤسسات بلاده.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.